التطورات السياسية في قطر ١٩٤٥-١٩٧١(*)

ا.د توفيق خلف ياسين السامرائي طالب دكتوراه/م. زهير قاسم محمد علي السامرائي
جامعة سامراء –كلية التربية –قسم التاريخ

تعد امارة قطر واحدة من امارات الخليج العربي ،التي عاشت مدة من الزمن وهي تابعة للبحرين وبعد تخلصها من النفوذ البحريني وقعت تحت النفوذ العثماني والذي استمر حتى عام ١٩١٦،لتقع تحت النفوذ البريطاني عندما وقعت معاهدة ١٩١٦،ومما شجعني على اختيار هذا الموضوع قلة ما كتب عنها كإمارة لها تاريخ مليء بالاحداث السياسية والصراعات الاقليمية في مرحلة ما قبل الاستقلال ،إذ إن اكثر المصادر عندما تتعرض لتاريخ قطر ،تتناوله بشكل موجز وسريع على عكس بعض دول الخليج الاخرى، وقد يعود السبب في ذلك الى قلة المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة تاريخ هذه الامارة .

الموقع الجغرافي لدولة قطر :-

تقع دولة قطر على منتصف الساحل الغربي للخليج العربي ، وهي شبه جزيرة تمتد داخل البحر [١]. وتبلغ مساحتها حوالي (٤٠٠٠) ميل مربع ، ويبلغ أقصى عرض لها حوالي (٥٥) ميلا [٢]. وموقعها بين دائرتي عرض (٢٧ ْ : ٢٤ ْ) و (١٠ ْ : ٢٦ ْ) شمالا ، وبين خطي الطول(٤٥ ْ : ٥٠ ْ) و (٤٠ ْ : ٥١ ْ) شرقا [٣].

قطر شبه جزيرة جرداء خالية من العوارض الطبيعية [٤]. تشبه راحة الكف (اليد) ، إذا ما نظرنا إلى الخريطة الجغرافية لها [٥]. يتبين لنا أن مياه الخليج تحيط بها من الشمال والشرق والغرب ، ما عدا الجهة الجنوبية ، فتحدها برا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة [٦].

إن الجزء الأكبر من أراضي قطر صحراوية ، وساحلها منخفض رملي قليل المياه وكثير المستنقعات ، ولهذا السبب نجد ظاهرتي المد والجزر واضحتين في قطر ، وهذا ما يساعد صيادي الأسماك على بناء المصائد نظرا لضحالة المياه [٧]. ومن المظاهر التضاريسية المنتشرة في قطر الأحواض ، وهي على شكل مجمعا لمياه الأمطار ويطلقون عليها في قطر اسم (الرياض) ، وتتخللها الأشجار والنباتات الخضراء في الشتاء بعد سقوط الأمطار [٨].

ان موقع قطر خارج منطقة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية ، كان له الأثر في جعل مناخ قطر في مصاف مناخات المناطق المعتدلة حيث تتداخل الفصول الأربعة وبذلك لا يمكن التمييز إلا بين فصلين هما الشتاء والصيف ، فالشتاء قصير ودافئ ، تنخفض فيه درجات الحرارة إلى مستوى لا بأس به

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للطالب **زهير قاسم محمد علي** التي نوقشت في قسم التاريخ ،كلية التربية ، جامعة تكريت .

، نظرا لبعدها عن خط الاستواء ، ولكن الرطوبة تبقى مرتفعة على الأغلب ، اما الأمطار فهي قليلة جدا وغير كافية ، كما ان عدد أيام هطولها قليلة وغير منتظمة سنويا ، اما الصيف فهو حار ، حيث تشتد فيه الرطوبة ، وتصل درجة الحرارة إلى حوالي (٤٥) درجة مئوية[٩].

أما سكان قطر فهم من القبائل العربية التي تتصف بالبداوة ، إذ يرجع أول تعداد لهم إلى أيام الحكومة العثمانية ، عندما كانت قطر تابعة لهم [١٠]. إذ قدر عددهم حوالي عشرة آلاف نسمة [١١]. ان هؤلاء السكان الذين يشكلون المجتمع القطري ، قد وفدوا إلى قطر على شكل هجرات ثلاث رئيسية : جاءت الأولى في السبعينات في القرن الثامن عشر عن طريق البر ، وهم أفراد من قبائل كانت تقيم في الكويت ، وعلى طول ساحل منطقة الاحساء ونجد في السعودية [١٢]. وجاءت الثانية عن طريق البر أيضا من مجموعات قبلية من مناطق الاحساء . اما الهجرة الثالثة فجاءت على فترات متقطعة بطريق البحر من الشواطئ المجاورة لمنطقة الخليج العربي [١٣].

التطورات السياسية في قطر ١٩٤٥ – ١٩٧١ :-

عندما نتناول تاريخ قطر الحديث فلا بد ان نشير إلى آل ثاني الأسرة الحاكمة [١٤]. فقد ارتبطت هذه الأسرة بتاريخ قطر السياسي ، حيث تعد المؤسسة الحقيقية لدولة قطر [١٥].

الأسرة الحاكمة [١٦]:

لقد ساعدت ظروف موضوعية وذاتية إلى بروز الأسرة الحاكمة في قطر[١٧]. ومن هذه الظروف هو الجانب الاقتصادي حيث ان اقتصاد قطر كان يعتمد بشكل رئيس على الغوص وتجارة اللؤلؤ لقلة الموارد المحدودة لهذه المنطقة ولذلك كان الذي يسيطر على تجارة اللؤلؤ هو المسيطر على الاقتصاد القطري، إذ كان الحاكم يستمد نفوذه وقوته من الثروة التي اكتسبها من تجارة اللؤلؤ ، وكان ينفق جزءا من هذا الدخل على الحكومة ، لأن العائد من الضرائب المفروضة على الغوص والكمارك ، لم يكن كافيا ، وساعد هذا الوضع الأسرة الحاكمة من ان تؤدي دورا مزدوجا الأول اجتماعيا في ولاء السكان ، خاصة سكان المدن من تجار وحرفيين وبحارة ، وساعدها في ذلك تحالفها مع أطراف البادية ، والتي استمدت منها قوتها العسكرية وانتمائها القبلي الذي استخدمته في تحقيق أهدافها . والثاني سياسيا عندما تكونت السلطة السياسية من الحاكم الذي يستمد شرعيته من كونه منتميا إلى الأسرة الحاكمة ويدخل ضمن النظام السياسي والاجتماعي[١٨].

لقد حكم الشيخ عبد الله بن قاسم مدة طويلة استمرت خلال الفترة (١٩١٣ – ١٩٤٩)[١٩] ، وساعده في الحكم ابنه حمد ، والذي أصبح فيما بعد وليا للعهد وقد اعترفت به الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٥. مقابل إعطاء حق التنقيب عن النفط إلى شركات النفط البريطانية [٢٠].ومنذ بداية الأربعينات كان الشيخ حمد حاكما فعليا لقطر حتى وفاته عام ١٩٤٨، بعد ذلك حدثت أزمة حول من يخلفه في الحكم[٢١]، وكان لبروز مشكلة توزيع الثروة نتيجة لتزايد عوائد النفط دورها الكبير في تدهور الوضع

السياسي بسرعة ، الأمر الذي دفع الشيخ عبد الله بن قاسم إلى التنازل عن الحكم لصالح ابنه الشيخ علي (١٩٤٩ – ١٩٦٠)[٢٢].

وفي هذه الأثناء أقدمت الحكومة البريطانية على تعيين معتمد سياسي لها في قطر ، بعد ان كان المعتمد السياسي البريطاني في البحرين ، يتولى مهام ومصالح الحكومة البريطانية في قطر من خلال الزيارات المتكررة لها . فقامت بتعيين جون ويلتون (J. Welton) ، كأول معتمد سياسي في قطر [٢٣].

وظل بعض أفراد الأسرة الحاكمة يثيرون المشاكل للشيخ كلما أرادوا ان يضغطوا عليه لزيادة مخصصاتهما المالية ، وكان الشيخ يخضع لهم في أغلب الأحيان ، مبررا ذلك أمام السلطات البريطانية بارتفاع تكاليف العيش في قطر ، وإنها لا تمتلك مصادر دخل أخرى او ممتلكات خاصة مثلما تمتلك العائلات الحاكمة في المشيخات المجاورة لقطر [٢٤].

ردت الحكومة البريطانية على ذلك بالتأكيد على ((**ان يعمل الحاكم على ضبط نفقاته الخاصة ، وذلك لأن عوائد النفط في تزايد مستمر ، إذ كان للحاكم مطلق الحرية في توجيه عوائده النفطية إلى أي جهة إنفاق او مصاريف يرغبها**))[٢٥]. وتأكيدا لهذه السياسة قدم المقيم السياسي مقترحا إلى حاكم قطر ، بأن لا تزيد نفقاته عن (٣٧٧,١٠٠) جنيه إسترليني في العام، الأمر الذي أثار الحاكم وأعرب عن استيائه الشديد من تدخله وعده تصرفا غير لائق[٢٦]. الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى الإيعاز إلى الشيخ علي عبد الله ، على ضرورة تخصيص أكبر قدر ممكن من العوائد للإنفاق على تطوير البلاد ، مع تخصيص نسبة من العوائد للادخار ، وتكوين احتياطات نقدية وذلك تحسبا لمخاطر التضخم او الانهيار المالي الذي قد يصيب منطقة الإسترليني النقدية [٢٧].

وفي نهاية عام ١٩٥٢ ، وافق الشيخ علي بن عبد الله على تعيين المستر هانكوك (Hancoch) [٢٨]، مستشار حكومي له ، وقد نجح الأخير في إعداد أول ميزانية لقطر نشرت في نهاية عام ١٩٥٣ ، ويرصد التقرير السنوي البريطاني لعام ١٩٥٣ ، مسألة الميزانية ، ويشير إلى بداية التطورات التي شهدتها قطر من خلال تطويرها إجراءات ومهام الجهاز الحكومي،وقد وضع المستشار هانكوك ، هيكلا جديدا للتنظيم الإداري ، وأولى عناية خاصة لتنظيم حسابات الدولة [٢٩] .

أزمة الحكم في قطر عام ١٩٥٨ :-

عندما بدأ الشيخ علي بن عبد الله يفكر بالتنحي عن السلطة ، وترك الحكم لابنه الشيخ احمد[٣٠]، بدأ التنافس بين الأخير وأبن عمه الشيخ خليفة[٣١] ، الذي كان يسعى إلى توطيد أقدامه في حكم البلاد ، ومعارضة الحاكم ومستشاره ، حول أحقية كل منهما شرعيا لتولي الحكم [٣٢]. وانعكس هذا الصراع على جميع نواحي الحياة السياسية وكذلك الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن مظاهر انعكاسه على الحياة السياسية ، ان القرارات أصبحت لا تتخذ إلا في ضوء الصراع وتطوراته وكان هذا الاتجاه السائد لدى الحاكم وابنه وهو ترك الأمور في مسارها الطبيعي [٣٣].

وفي كانون الثاني عام ١٩٥٨ ، كان قد طرح مقترح لحل وسط للنزاع يستند إلى الأمور التالية [٣٤]:

١- ان يتنازل الحاكم عن السلطة لصالح ابنه الشيخ احمد .

٢- ان يتم تقسيم حصة الحاكم من الأموال بين الشيخ احمد والشيخ خليفة وبنسبة اثنان على واحد .

٣- ان تستمر مخصصات بقية الأسرة على ما كانت عليه .

٤- ان يتولى الشيخ خليفة مقاليد الحكم في البلاد بعد الشيخ احمد .

ولكن الشيخ خليفة لم يوافق على هذا المقترح ، لأنه يستند على وثيقة تدل على أحقيته في الحكم [٣٥]. وازداد الأمر سوءا بعد الزيارة التي قام بها الشيخ احمد إلى مصر في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٠ ، وإعلان راديو القاهرة عن الزيارة بوصفه وليا للعهد ، الأمر الذي أثار حفيظة الشيخ خليفة ، لدرجة انه طالب بالاعتراف به رسميا وليا للعهد ، ولكن الشيخ علي عبد الله رفض الأمر ، واصدر مرسوما بأن يتولى الشيخ احمد شؤون الحكم بدلا من والده أثناء غيابه [٣٦].

وبحلول نهاية عام ١٩٦٠ ، أصبح تنازل الشيخ علي عن السلطة ضرورة تتطلبها الأوضاع الأمنية غير المستقرة ، إذ بدأ قادة وزعماء شيوخ آل ثاني ، يدركون ان عدم الاستقرار ليس لصالحهم ، وخاصة في ضوء تعاظم قوة تنظيم القوى العاملة من شركات النفط وكذلك نشاط الطلبة ، فقد شهد عاما ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، العديد من الإضرابات العمالية ، والتي أقلقت المسؤولين في الشركة ، فكانت على درجة عالية من التنظيم [٣٧]. الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى التدخل لإقامة حكومة مستقرة ، وإجراء إصلاح مالي ، وعدم ترك مسألة ولاية العهد معلقة بدون حل ، فأجتمع مجلس آل ثاني في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٠ ، وبويع الشيخ احمد بن علي حاكما للبلاد ، وتنصيب منافسه خليفة بن حمد وليا للعهد ونائبا للحاكم ووزيرا للمالية [٣٨].

ويصف رونالد كوكرين (R. Kocren) [٣٩]، قائد قوات الأمن القطرية ، أحداث ذلك اليوم الذي تنازل فيه الشيخ علي بن عبد الله لابنه ، إذ كشف لنا بصورة واضحة عن وجود بارجة بحرية بريطانية في ميناء الدوحة ، فضلا عن وجود ممثلي الحكومة البريطانية فيقول: **((في صباح يوم الرابع من جمادي الأول ١٣٨٠هـ الموافق الرابع والعشرينمن تشرين الأول ١٩٦٠ ،استجبت إلى الأمر الرسمي بالحضور من قبل صاحب العظمة الحاكم الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم آل ثاني، إلى المجلس الشمالي ، إذ اجتمعت عائلة آل ثاني وجلس أفراد العائلة على يمينه ويساره ، وجلس الأفراد البارزون بجانب ، أما الباقون فقد جلسوا في صفوف مقابلين له . وفي مقابل عظمته تماما جلس ابنه الشيخ احمد وابن أخيه الشيخ خليفة وبعد ذلك أعلن صاحب العظمة الحاكم بطريقته الجليلة العادية وبصوته الثابت عن عزمه بالتنازل عن الحكم سبب سوء حالته الصحية لصالح ابنه احمد ، وعن رغبته باختيار ابن أخيه الشيخ خليفة ولياً للعهد ونائباً للحاكم ، وبعد انتهاء مراسيم توقيع أفراد العائلة الحاكمة على هذه الوثيقة ، وقف صاحب العظمة ، كما وقف الباقون وتقدم للشيخ احمد والشيخ خليفة وباركهم**

وسلمهم مقاليد الحكم، وأوصاهم بالالتزام بنظام الدين الإسلامي . وبعد ذلك أمسك صاحب العظمة يد الشيخ احمد وأجلسه على كرسي الحاكم وبعد ذلك ترك صاحب العظمة المجلس وسار إلى المجلس الرئيسي ، حيث كان بانتظاره نائب المقيم السياسي لصاحبة الجلالة في الخليج العرب م.س.ج.مان والمعتمد السياسي لصاحب الجلالة في قطر السير ج. س. موبرلي)) [٤٠].

ومن هنا تبين لنا مدى الدور الكبير الذي لعبته الحكومة البريطانية في عملية التنازل من خلال الضغط على الشيخ علي بن عبد الله وإجباره على التنازل في هذا الوقت ، والعمل على تقسيم السلطة بين الطرفين والدليل على ذلك وجود البارجة البريطانية في ميناء الدوحة ، فضلا عن حضور ممثلي الحكومة البريطانية وكذلك حضور نائب المقيم السياسي في الخليج العربي السير مان (Man) إلى الدوحة . كل هذه التطورات كان لها الدور الكبير والمؤثر في عملية التنازل عن الحكم .

بدأت الحكومة الجديدة بسلسلة من الإصلاحات، فأقدمت على إلغاء منصب المستشار ، والذي كان يشغله هانكوك (Hancok) ، منذ العام ١٩٥٢ ، ليتولى الشيخ خليفة هذا المنصب إلى جانب منصبه كولي للعهد،كما أصدر قرارا آخر بإبعاد رونالد كوكرين من قوة الشرطة[٤١]. فضلا عن خروج قطر من عزلتها بعد أحداث الصراع على الحكم ، فأقدمت على الانضمام إلى بعض المنظمات الدولية ، بالإضافة إلى اشتراكها في بعض النشاطات الثقافية والاقتصادية والسياسية لجامعة الدول العربية [٤٢].

يمكننا القول ان قطر تميزت بنوع فريد وخاص في ارتباطها بمعاهدة الحماية[٤٣] مع بريطانيا على نحو لا نجد له نظير في الدول التي سلكت هذا السبيل، مع العلم ان المعاهدة كغيرها من معاهدات الحماية بكل ما تعنيه الكلمة ، فقد قيدت من حريتها وسيادتها من خلال تسيير شؤونها الخارجية ، وعلى الرغم من هذا ، فإنها مارست بعضا من مظاهر السيادة التي تمارسها الدول التامة السيادة ، وذلك من خلال اشتراكها في بعض ألوان النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي للجامعة العربية في الستينات فضلا عن مشاركتها في مؤتمرات ذات الصبغة السياسية، كمؤتمرات البترول في ظل منظمة الاوابك[٤٤].

أحداث نيسان ١٩٦٣ وتشكيل جبهة الاتحاد الوطني :-

هنالك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تدهور الأوضاع السياسية في قطر ، إذ أسهمت بشكل أو آخر في تفجر الصراع في نيسان عام ١٩٦٣ منها [٤٥]:

أولا: قوة الطبقة العاملة والتي أصبحت لها تجارب في التجمع والأحزاب والتي ضمت عمال النفط والحكومة، فكان للعمال العرب دورا كبيرا في نقل الأفكار المتعلقة بالتنظيم والعمل النقابي، فأرتبط بعضهم بالحركات العمالية السياسية في الوطن العربي . الأمر الذي أدى إلى زيادة توعية العمال .

ثانيا : تمرد الأعيان نتيجة لتدهور أوضاعهم وتقلص نفوذهم ودورهم ، خلال المرحلة ما بعد النفط .

ثالثا : عدم تقبل شيوخ قطر للتغيير والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، فلم يكن هذا الأمر متوافقا . مع تطلعات الفئات الجديدة النامية (الفئة الوسطى) ، الذين أكدوا على ضرورة إصلاح الجهاز الإداري .

رابعا : زيادة حدة التناقض بين التجار والأسرة الحاكمة ، نتيجة للامتيازات التي تحصل عليها الأسرة ، فضلا عن تراكم ديون الأسرة المستحقة للتجار .

انطلقت المظاهرات في قطر في السابع عشر من نيسان عام ١٩٦٣ . مؤيدة لإعلان قيام الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق وفي أثناء سير المتظاهرين،اعترضهم عبد الرحمن بن محمد بن علي أبن أخ الشيخ احمد بن علي ، بسيارته ودخل في جدال طويل معهم بعد ذلك قام بإطلاق النار على المتظاهرين ، مما أدى إلى مقتل أحدهم وإصابة آخرين ، فكان ذلك الحدث كالشرارة التي أوقدت الأحداث بصورة كبيرة [٤٦]. الأمر الذي أدى إلى توجيه دعوة إلى كافة الفئات للاجتماع والإعداد للمظاهرة الكبرى ، فأسفر ذلك الاجتماع عن إعلان تشكيل جبهة الاتحاد الوطني ، والتي ضمت كافة فئات الشعب القطري من شيوخ وتجار وعمال وحتى سائقي العربات [٤٧]. وتم اختيار ناصر المسند وحمد العطية لزعامة الجبهة[٤٨].

شكلت الجبهة مظاهرة الوحدة الوطنية ودعت من خلالها إلى إعلان الإضراب العام لمدة أسبوعين من تاريخ إصدار البيان ، والذي احتوى على مطاليب الجبهة ، وهي مطاليب عامة لكل فئات الشعب منها [٤٩]:

أولا : تنمية الخدمات الاجتماعية .

ثانيا : تسديد ديون التجار .

ثالثا : انتخاب مجلس بلدي .

رابعا : السماح بإنشاء دار للسينما والإذاعة .

خامسا : وضع ميزانية للدولة [٥٠].

سادسا : الاعتراف باتحادات العمال والاتحادات التجارية .

سابعا : خفض العمالة الأجنبية .

ثامنا : تخفيض الامتيازات الخاصة بالأسرة الحاكمة.

تاسعا : محاكمة مرتكبي الحادث .

بعد ذلك أصدرت الجبهة البيان الثاني والذي أعلن فيه أسماء مؤسسي الجبهة وعددهم ١٠٨ [٥١].

ردت الحكومة البريطانية على مطاليب الجبهة ، من خلال قيامها بحملة اعتقالات واسعة شملت مجموعة كبيرة من مؤسسي الجبهة ، منهم ناصر المسند وحمد العطية ، مما خلق تذمراً واسعاً واستفزازاً للقبائل ، فطالب رؤسائها بإطلاق سراح المعتقلين ، وهددوا بمغادرة البلاد ، إذا لم يستجيب الحاكم لهم . ومن هنا قررت قبيلة المهاندة مغادرة البلاد إلى الكويت في عام ١٩٦٤ ، وبقيت هناك لمدة سنتين ، ثم عادت نتيجة للتأثيرات الداخلية التي تمثلت بتهديد قبيلة ألبوكوارة بالرحيل ، بعد خلافات عائلية مع أحد

أفراد الأسرة الحاكمة من ناحية ، وتدخلت جامعة الدول العربية وعدد من الحكام العرب ، لإقناع الشيخ احمد بن علي ، بضرورة إطلاق سراح ناصر المسند وعودة قبيلة المهاندة للبلاد من ناحية أخرى[٥٢].

أدركت الحكومة القطرية مدى تنامي خطر الوعي العمالي والسياسي ، لذا سارعت إلى تحقيق بعض مطالب الجبهة ، فأصدرت مجموعة من القرارات بهذا الخصوص منها [٥٣]:

أولا : فرض رقابة وسيطرة متشددة على الأسرة الحاكمة .

ثانيا :فرض بعض القيود على مخصصات الأسرة الحاكمة ، بما في ذلك مخصصات الحاكم .

ثالثا : ان يقوم جميع الشيوخ بتسديد ديونهم ، وأن يخضعوا لسيادة القانون في جميع المنازعات مع المواطنين .

رابعا : تنازل الحاكم عن حصته من عوائد شركة شل النفطية وهي الربع .

خامسا : العمل على تنفيذ مشروعات التنمية وتحقيق العدل والمساواة .

سادسا : تشكيل لجان عمالية لتلقي الشكاوي من العمال وتسوية المنازعات ، فضلا عن السماح بوجود تنظيمات عمالية في القطاع النفطي سميت (اللجان العمالية) .

سابعا : إصدار مرسوم يقضي بإنشاء مجلس للشورى في العام ١٩٦٤ .

ومن خلال هذه الإجراءات استطاعت الحكومة القطرية من السيطرة على الوضع وامتصاص نقمة الشارع عليها عن طريق الإصلاحات المدنية التي وعدت بها الحكومة . فضلا عن السماح للعمال بنوع من الحرية في تشكيل تنظيمات عمالية للتعبير عن آراءهم والمشاكل التي تواجههم . فكان ذلك بداية لحركة الإصلاح التي وعدت بها الحكومة القطرية .

إنشاء مجلس الشورى الأول :-

أصدر الشيخ احمد بن علي (١٩٦٠ – ١٩٧٢) ، أمرا يقضي بتشكيل مجلس استشاري في عام ١٩٦٤ [٥٤]. على ان يكون الحاكم رئيسا للمجلس وولي العهد نائبا للرئيس ، كما أشرف بنفسه على اختيار أعضاء المجلس ، والبالغ عددهم خمسة عشر عضوا ، فكان أغلبهم من الأسرة الحاكمة . فقد حددت المواد (٥,٤,٣,٢,١) تكوين المجلس ومدته والعضوية فيه والسكرتارية ، كما حددت المادة التاسعة ، اختصاصات هذا المجلس والتي تتلخص بما يلي [٥٥]:-

أولا : مناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسة العامة للدولة والتي تعرضها الحكومة للبحث في جانب من الجوانب (الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية او الثقافية او الإدارية) .

ثانيا : دراسة الطلبات والمقترحات التي يتقدم أعضاء المجلس بشأن مسألة من المسائل المذكورة من الفقرة أولا .

ثالثا : طلب أي بيانات او دراسات او تقارير تتعلق بالتنمية الاقتصادية او الاجتماعية من الدوائر او الهيئات الحكومية لبحثها وإبداء الرأي فيها .

رابعا : بحث الشكاوي والعرائض المقدمة إلى حاكم البلاد او نائبه .

خامسا :على الحكومة عرض جميع مشاريعها على المجلس قبل إصدار القوانين الخاصة بها[٥٦].

وقد صدر المرسوم رقم (٥) في عام ١٩٦٤ ، والخاص بتعيين أعضاء مجلس الشورى وجميعهم من الأسرة الحاكمة [٥٧].

ومن خلال ما ذكر يتبين ان المجلس لم يكن متماشيا مع الأنظمة الديمقراطية من حيث الانتخاب او التمثيل الشعبي ، فجميع أعضاء المجلس تم اختيارهم من قبل الحاكم مباشرة لكي يكونون مسايرين له في كل إجراءاته . فلم يكتب له ان يرى النور ، رغم صدور مرسوم بذلك ، فقد استمر هذا القانون معطلا دون العمل به حتى صدور النظام الاساسي المؤقت للحكم عام ١٩٧٠ ، وذلك لان أساس صدور هذا المجلس جاء تحت الضغط الشعبي الذي اجتاح قطر خلال العام ١٩٦٣م .

النظام الإداري :-

لم تعرف قطر تنظيمات الدولة الحديثة ، بإدارتها وحكومتها ، حتى السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين وبالذات في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (١٩٤٩ – ١٩٦٠) ، فقد كانت السلطة فيها بشكل تقليدي تتركز في يد الشيخ الحاكم وكبار رجال أسرته .

وكانت السلطة تستمد قوتها بطبيعة الحال، من مدى قوة وشخصية الحاكم ، ومكانته الاجتماعية ، فضلا عن وضعه الاقتصادي الموروث ، إذ كان يدير بأسرته شؤون البلاد بطريقة مباشرة وفق أعراف وتقاليد اجتماعية مستقرة ، فقد كان الشيخ يجمع في يده كافة السلطات وبعبارة أخرى هو الحاكم والمشرع والمنفذ والقاضي في مجتمع قبلي [٥٨].

كانت سلطة الحاكم نهائية ، فيما يتعلق بشؤون القضاء الخاص بالمواطنين القطريين ، التي يديرها عن طريق القضاة الشرعيين الذي يتولى بنفسه تعيينهم ، و كان يصدر القوانين والتشريعات الضرورية لإدارة البلاد ، ويقوم عن طريق ممثليه المدنيين بتصريف كافة الأمور المتعلقة بتحقيق العدل وحفظ الأمن والنظام.

وكان يلجأ إلى عقد مجالس مؤقتة من كبار الأعيان والعلماء والتجار ، ليستشيرهم في بعض الأمور المتعلقة بالإدارة كلما كان هنالك حاجة إلى ذلك [٥٩].

شهد الجهاز الإداري والتنفيذي تطورات جديدة خلال عهد الشيخ احمد بن علي وكان أهمها إلغاء منصب المستشار الحكومي البريطاني للشيخ ، ليتولى صلاحيات منصبه ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد ، الذي أصبح بمثابة رئيس للحكومة [٦٠]. إذ بدأ بسلسلة من الإجراءات الضرورية لتطوير البلاد ، استحدث منصب المدير العام للحكومة ليكون مسؤولا أمامه ، وهو بمثابة وكيل وزارة يشرف على الوزارات

الرئيسية ، واختار لهذا المنصب الدكتور حسن كامل المصري ، الذي كان يعمل مستشارا قانونيا ، فقد استعان الشيخ خليفة بخبرته القانونية لاستصدار مراسيم تنظيم الإدارة الحكومية [٦١].

وأعقب هذه التطورات صدور سلسلة من القوانين والمراسيم المنظمة لأجهزة الدولة وإدارتها ، فصدر (القانون الفاتح) رقم واحد لعام ١٩٦١ [٦٢]، والمتضمن ، إنشاء جريدة رسمية للحكومة ، لينشر فيها كل تشريع يصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، ثم توالى بعد ذلك من نفس العام ، إصدار سلسلة من القوانين المهمة منها قانون الجنسية ، الذي حدد الجنسية القطرية وقواعد الحصول عليها[٦٣].

كان أهم القوانين وأبعدها أثرا في تطوير الإدارة العامة في قطر قانون رقم واحد لعام ١٩٦٢ ، والخاص بتنظيم الإدارة العليا للإدارة الحكومية ، الذي تضمن قواعد جديدة لتنظيم هذه الإدارة في قطر ، إذ استخدم لأول مرة هيئة إدارية عليا مركزية ، يشرف عليها نائب الحاكم ، والذي عهد إليه بإعداد سياسة عامة تقوم على أساس خطة شاملة تكفل للدولة أكبر قدر من النهوض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والإداري ، كما عهد إليه الرقابة على سير الجهاز الحكومي، فضلا عن إنشاء إدارة عامة للحكومة تكون الهيئة المركزية لها ، على ان تتألف من ثلاث إدارات رئيسية هي إدارة الشؤون المالية ، وإدارة الشؤون الإدارية ، ثم إدارة شؤون البترول [٦٤]، فضلا عن إنشاء إدارة رابعة للشؤون الخارجية تكون تابعة لمقر الحكومة في عام ١٩٦٩ ، والتي تعتبر خطوة مكملة نحو مباشرة قطر لشؤونها الخارجية بعيدا عن الوصاية البريطانية [٦٥].

أما بالنسبة للنظام القضائي ، فقد كان شرعيا في أول الأمر ، حيث تأسست أول محكمة شرعية في عام ١٩٢٨ ، إذ كان القضاة يصدرون أحكامهم شفهيا معتمدين على الشريعة الإسلامية . ومع تطور أجهزة الحكم والإدارة ونشاطاتها ، تم إنشاء رئاسة للمحاكم الشرعية ، يرأسها قاضي القضاة ، فضلا عن صدور قانون رقم (٤) لعام ١٩٦٢ ، والذي يختص بإنشاء محكمة للعمل ، لتختص بالفصل في جميع الدعاوي المتعلقة بتطبيق أحكام قانون العمل [٦٦].

وفي نهاية عام ١٩٦٩ ، تم إنشاء محكمة لشؤون بلدية قطر لتختص بالفصل في المخالفات التي تنشأ عن تطبيق القوانين المتعلقة بتنظيم المباني ، والتي سرعان ما أُلغيت لتحل محلها محكمة قطر الجزائية وذلك عام ١٩٧٠ لتختص بالفصل بالدعاوي الجزائية [٦٧].

شهدت قطر خلال العقدين تغيرات جذرية ، ظهرت وكأنها مرحلة انتقالية من عصر التخلف إلى مرحلة متقدمة متطورة مدنية ، أطلعت من خلالها على معطيات العالم الحديث ومتغيراته ، فبدأت من خلالها تتطلع إلى مقدمات الاستقلال والتحرر .

النظام الأساسي المؤقت للحكم لعام ١٩٧٠ :-

يعد صدور النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر في الثاني من نيسان عام ١٩٧٠[٦٨]، أول دستور في تاريخ قطر ، إذ اعتبر إنجازا كبيرا ومتقدما ، بما قدمه من ضمانات وحريات ، فقد احتوى على سبع وسبعين مادة ، تناولت نظام الحكم ، وتنظيم السلطات وتحديد اختصاصاتها ، فضلا عن حقوق المواطنين وواجباتهم [٦٩].

وقد احتوت المذكرة التفسيرية لهذا الدستور على العديد من المواد التي تضع نظام الحكم في مساره الصحيح والسليم ، وعبر من خلاله عن الصورة المتماسكة والحاجات الأساسية للبلاد والأفراد ، والتي تكون متلائمة مع بيئتها وظروفها وإمكاناتها الموضوعية والذاتية [٧٠]. وفي ضوء ذلك قال نائب الحاكم الشيخ خليفة بن حمد **((إن النظام السياسي الصالح في أي دولة ليس هو ذلك الذي يتميز نظريا بمظهر المحاسن والمناقب ، لكنه الذي تتطلبه الحاجة وتهضمه الطاقة وتتوطد أركانه بالممارسة والاختبار ويتحقق معه الاستقرار والازدهار))**[٧١].

خصائص النظام الأساسي المؤقت لعام ١٩٧٠ :-

يتميز النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر لعام ١٩٧٠ بالخصائص التالية [٧٢]:

أولا : صدور النظام الأساسي المؤقت بطريقة المنحة :-

لم يكن للشعب أي دور فيه وإنما وضع من قبل مستشارين وخبراء ، لأن الظروف السياسية التي تحيط بالدولة غالبا ما تتحكم في إملاء الأسلوب الذي تختاره، فضلا عن نشأة الدستور لا يرتبط بالنظام السياسي القائم في الدولة فحسب، بل كان يعبر عن حقيقة المرحلة السياسية التي تمر بها هذه الدولة ، وما يسود هذه المرحلة من مؤثرات سياسية وفكرية داخلية او خارجية .

ثانيا : مرونة النظام الأساسي المؤقت :-

من خلال النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر لعام ١٩٧٠ ، يتبين لنا انه دستور سهل وواضح جدا ولا يتطلب إجراءات خاصة او معقدة للتعديل ، وإنما يستطيع الحاكم بإرادته المنفردة تنقيحه وتعديله او الإضافة عليه متى رأى ان مصلحة الدولة تقتضي ذلك .

ثالثا : دستور مدون ومؤقت :-

يعد النظام الأساسي المؤقت للحكم ، أول دستور في تاريخ قطر يصدر مدون ، بعد ان كانت نظم الحكم تقوم على قواعد دستورية عرفية ، وإن التدوين بطبيعته هو مظهر من مظاهر النظم الدستورية الحديثة والمعاصرة .

تطرق النظام الأساسي المؤقت إلى واحدة من أهم الركائز الثقافية والاجتماعية المهمة وهي التعليم ، كحق من حقوق المواطن على الدولة ، كما تعهدت الدولة بموجبه ، بأن تجعل التعليم إلزاميا

ومجانيا ، ومن المبادئ الأخرى من هذا النظام هو المساواة التامة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس العنصر او الجنس او الدين [٧٣].

اما ما يخص سياسة الدولة الخارجية ((**إن الدولة تؤمن بأخوة جميع العرب وتوجه كل جهودها لتدعيم روابط التضامن مع الدول العربية الشقيقة في خدمة القضايا والمصالح العربية ، وهي تدعم دعما كاملا جامعة الدول العربية ، وإن سياستها الخارجية ، تهدف إلى تقوية روابط الصداقة مع الدول على أساس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتلتزم الدولة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة**)) [٧٤]. وبذلك أصبحت قطر ثاني إمارات الخليج العربي تتبنى هذه الوثيقة الدستورية المدونة ، بعد دستور الكويت لعام ١٩٦٢ [٧٥].

وفي التاسع والعشرين من أيار عام ١٩٧٠ ، تم تشكيل أول مجلس وزراء ضم عشرة وزارات [٧٦]. أُعطيت سبعٌ منها مع رئاسة المجلس إلى أسرة آل ثاني .

لا يمكن القول ان هذا النظام قد أحدث طفرة نحو ممارسات مثالية وأتاح للشعب فرصة المشاركة في الحكم على نمط الديمقراطيات البرلمانية ، ولكنه في إطار الوضع السياسي والاجتماعي في الخليج العربي ، يُعد خطوة جيدة تتناسب ومرحلة التطور السياسي والاقتصادي الذي ظهر عليه المجتمع القطري ولتأكيد هذا الكلام يقول نائب الحاكم الشيخ خليفة بن حمد في تصريح صحفي له ((**ان الديمقراطية هي سلاح متقدم مثل سائر الأسلحة وهو ذو حدين فإذا لم تتقن استعماله فإنه يرجع عليك ويؤذيك أكثر مما يفيدك**)) [٧٧].

قطر واتحاد الإمارات العربية :

أعلنت الحكومة البريطانية في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٨ قرارا بالانسحاب العسكري من الخليج العربي في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١ ، وبررت الحكومة البريطانية هذا القرار إلى اعتبارات اقتصادية [٧٨]. ويعني ذلك من الناحية العملية انسحاب القوات البريطانية من المنطقة ، وانتهاء التزاماتها تجاه إمارات الخليج ، فبدأ التفكير فيما سمي (بالفراغ) الذي سوف ينتج عن ذلك الانسحاب ، فبدأ القلق حول ما يمكن ان ينشأ من اضطرابات في المنطقة ، وظهور قوى جديدة تحاول الاستفادة من الوضع الجديد [٧٩]. الأمر الذي أثار حفيظة حكام الإمارات،وتخوفهم على مصيرهم، فبدأ التفكير بإنشاء دولة اتحادية[٨٠] على أساس نظام الأمراء القائم وتحت رعاية دولة كبرى [٨١].

وقد بذلت محاولات من بعض حكام إمارات الخليج ، لتحمل تكاليف وأعباء بقاء القوات العسكرية البريطانية ، ولكنها باءت بالفشل ، مما أعطى اهتمام كبير نحو فكرة إقامة اتحاد بين إمارات الخليج العربي التسع [٨٢].

اتخذت قطر أولى الخطوات العملية نحو تحقيق هذه الفكرة إذ تقدم الدكتور حسن كامل مستشار الحكومة القطرية [٨٣]. مشروع كُلف بإعداده من قبل حاكم قطر الشيخ احمد بن علي يتعلق بإقامة اتحاد

الإمارات العربية [٨٤]. وتضمن المشروع أربع وثلاثون مادة ، موزعة على ستة أبواب ، نصت على إنشاء اتحاد الإمارات العربية ، يضم خمسة إمارات هي (دبي ، قطر ، البحرين ، أبو ظبي) ، فضلا عن إمارة سميت (إمارة الساحل العربي المتحدة) ، والتي تتكون من اتحاد يضم (الشارقة، رأس الخيمة ، أم القوين ، عجمان ، الفجيرة) ، كما نص المشروع على ان الهدف الأساسي من وراء هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء ، وتقوية التعاون بينهما ، ودعم احترام كل منهما لاستقلال الآخر ، ووضع نظام لتسوية الخلافات بينهما ، فضلا عن توحيد سياستهما الخارجية وتنظيم نظام الدفاع عنها . وقد قدم هذا المشروع إلى الاجتماع الأول لحكام الإمارات التسع المزمع عقده في دبي في الخامس والعشرين من شباط ١٩٧٨ [٨٥].

يتضح لنا من خلال نصوص الوثائق ، ان المشاورات بين حكام إمارات الخليج ، بدأت بشكل مكثف ، مع صدور قرار الانسحاب البريطاني ، فضلا عن نجاحها في تحديد موعد لاجتماع الحكام في دبي في الخامس والعشرين من شباط، وذلك من خلال النظر إلى تاريخ المشروعين القطريين المقدمين للاجتماع .

ولكن الذي حدث هو تفاجئ حكام إمارات الخليج ، من استكمال المفاوضات بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي ، قبل أسبوع من الموعد المحدد ، وذلك عندما أعلن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي ،والشيخ راشد آل مكتوم حاكم دبي ، عن توقيع اتفاقية دبي الثنائية في الثامن عشر من شباط ١٩٦٨[٨٦] ، وإعلان قيام اتحاد فيدرالي بينهما ، وتوجيه دعوة للإمارات الأخرى ((**لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ، ودعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق فيما بينهم على عمل موحد**)) [٨٧].

لقد شككت حكومة قطر من هذا الإعلان ، وخصوصا انه أعلن قبل أسبوع واحد من موعد اجتماع الحكام المتفق عليه ، فبدأت الاتصالات بين حاكمي قطر وأبو ظبي ، فسويت المسألة بتأكيدهم على ان هذا الاتفاق ليس بديلا عن الاتحاد التساعي . فضلا عن بقاء الاجتماع في موعده المحدد [٨٨] .

اجتمع حكام الإمارات الخليج العربي التسع في دبي في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٦٨ ، واستمرت الاجتماعات ثلاث أيام متتالية ، قدم خلالها الوفد القطري المشروع الذي أعده لهذا الاجتماع ، علما انه المشروع الوحيد الذي قدم للمؤتمر ، فاستمرت مناقشته ست عشرة ساعة ، وصدر بعدها في صياغة جديدة عرف بأسم (اتحاد الإمارات العربية) يحمل توقيعات حكام الإمارات العربية التسع . كما صدر بيان مشترك يحمل عبارات عامة حول توحيد الكلمة وتحقيق التعاون الوثيق ، والإشادة بهذه الخطوة لجمع شمل العرب في الخليج ، كما تقرر تشكيل لجنة تحضيرية من المستشارين والخبراء لإعداد جدول أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى للحكام [٨٩].

بدأت الخلافات تظهر حول المسائل المعروضة في جدول جلسات الدورة الأولى للمجلس الأعلى للاتحاد في أبو ظبي خلال فترة ١٥ – ٢٦ أيار عام ١٩٦٨، وبدأ ذلك واضحا من خلال البيان المشترك المقتضب ، الذي صدر عن المجلس ، والذي أوضح عن وجود خلاف أثناء المشاورات،وانعكس ذلك بدوره على خروج قرارات المجلس بشكل غير نهائي ، علما ان وفد حكومة قطر برئاسة الشيخ خليفة بن حمد كان قد قدم للجنة التحضيرية مشروع وضع في جدول أعماله يتناول دراسة الإجراءات المتعلقة بوضع الميثاق الدائم للاتحاد ، فضلا عن إنشاء أمانة عامة للاتحاد [٩٠].

اصبح المجلس الاتحادي مؤقتا والرئاسات أصبحت بالتناوب ومقار الجلسات دورية،وقد اختير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، رئيسا للمجلس الاتحادي المؤقت ، الأمر الذي دفع البحرين إلى الاعتراض ، فاقترحت ان يكون رئيس المجلس متفرغا ، أي لا يشغل أية مناصب في إمارته ، ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح وتولى الشيخ خليفة رئاسة المجلس [٩١].

أحرز المجلس الاتحادي المؤقت خلال اجتماعه الثالث والرابع (دبي وعجمان آذار ونيسان ١٩٦٩) ، تقدما ملموسا في اتخاذ القرارات بشأن استكمال بناء دولة الاتحاد ، وكان من أهمها ، الاتفاق حول توحيد النقد والبريد ، وتكليف لجنة لمتابعة إعداد ميزانية عامة ، فضلا عن ثلاث إدارات اتحادية للتربية والتعليم والخدمات والمواصلات وفي الاجتماع الخامس والأخير للمجلس الاتحادي والذي عقد في الدوحة في شهر أيار ١٩٦٩ ، فشل المجلس في إعداد مشروع قانون موحد للعمل ، فضلا عن توحيد قوانين الهجرة والجنسية وأجهزة الإعلام . ولم يقدر للمجلس الاتحادي بعد ذلك ان ينعقد او يمارس دوره كمجلس وزراء اتحادي[٩٢].

وخلال اجتماعات الدورة الجديدة (الثالثة) في الدوحة ١٠ – ١٤ حزيران ١٩٦٩ ،بدأ واضحا على المجتمعين ، العودة إلى نقطة البداية في المواضيع المختلف عليها ، إذ اعترضت البحرين على جدول الأعمال المعد من قبل قطر ، فقدمت جدولا آخر ، الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة لإعداد جدول ثالث . فضلا عن موضوع المباحثات التي أجريت مع الحكومة البريطانية ، حول موعد إنهاء المعاهدات القائمة ، وإعلان اتحاد الإمارات العربية ، دولة مستقلة ذات سيادة ، فاقترحت أبو ظبي ان يتم ذلك بعد قيام حكومة الاتحاد وإنشاء وزارة للخارجية ، فوافقتها الإمارات الأخرى ما عدا قطر ، التي طلبت ان تجري الاتصالات فورا ، على اعتبار ان الاتحاد قائم قانونا بموجب اتفاقية دبي لعام ١٩٦٨ ، بينما أصرت أبو ظبي والبحرين ، ان الاتحاد لم يقم بعد إلى ان تعترف به الدول الأخرى بما فيها بريطانيا ، فكان رد قطر ، ان الاعتراف يأتي بعد الاستقلال [٩٣].

لقد كانت قضية تشكيل المجلس الوطني الاستشاري من أهم القضايا التي أدت إلى اتساع دائرة الخلاف في الاتحاد ، فقد اقترحت البحرين ان يكون التمثيل في المجلس وفقا لعدد السكان ، إضافة إلى اختيار النواب بالانتخاب المباشر ، وطبقا لما طالبت به البحرين فأن اكثر من نصف مقاعد المجلس

ستكون لنوابها ، لان عدد سكانها يتجاوز عدد سكان الإمارات الأخرى جميعا . فأرادت من ذلك ان تجد لها مكانة في المناصب الاتحادية العليا وذلك بعد اختيار حاكم أبو ظبي رئيساً للمجلس الأعلى ونائب حاكم قطر رئيسا للمجلس الاتحادي [٩٤].

وافقت قطر على اقتراح البحرين،وذلك لأن عدد سكانها يلي عدد سكان البحرين، كما أيدت دبي الاقتراح ، وجاء الاعتراض هذه المرة من الإمارات الأخرى ، حيث أصر حكامها على ان يكون التمثيل بأعداد متساوية داخل المجلس[٩٥] . اما مسألة الانتخاب العام فلم تحسم أيضا ، كما أعقب ذلك أزمة مقر عاصمة الاتحاد ، إذ اقترحت البحرين ان تكون أبو ظبي هي المقر المؤقت ، بينما أصرت قطر على ضرورة تحديد المقر الدائم أولا ، فحضي هذا الرأي بتأييد الإمارات الأخرى [٩٦].

وقد أكدت الحكومة القطرية في مذكرة رفعتها إلى المجلس الأعلى للاتحاد بشأن موعد الاجتماع الثاني للدورة الرابعة ، على ضرورة نبذ الخلافات وإجراء اتصالات بين الحكام أعضاء المجلس الأعلى حول تلك المسائل وضرورة إيجاد حل جذري لها ، لأن من دون حل لهذه الأمور لا قيام للاتحاد [٩٧].

وأزاء هذه المشاكل التي أشرنا إليها ظهرت مسألة الترشيحات للمناصب الوزارية في اجتماعات المجلس الأعلى في دورته الرابعة في تشرين الأول عام ١٩٦٩، لتبدأ الخلافات حول توزيع المناصب العليا وخاصة بين الإمارات الصغيرة، فدخل المؤتمر في أزمة جديدة ، وأزداد الأمر سوءا عندما دخل المعتمد البريطاني في أبو ظبي جيمس تردويل (J. Tradwill) ، إلى قاعة الاجتماع ، لتبليغ رسالة يحملها من المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير ستيوارت كروفورد (S. Crawford) ، إلى حكام الإمارات،يحثهم على بذل أقصى الجهود لتحقيق الاتحاد ، وتذليل العقبات التي تعترض طريقه ، مؤكدا حرص الحكومة البريطانية على ذلك ، الأمر الذي دفع حاكم قطر الشيخ احمد بن علي آل ثاني ، إلى مغادرة الاجتماع احتجاجا على تدخل بريطانيا في شؤون الحكام ، وقد تبعه في الانسحاب الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة . اما بقية الحكام فقد رفضوا التوقيع على البيان المشترك [٩٨].

وبدأت محاولات للتمهيد لاستكمال اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى ، إذ عقد اجتماع تمهيدي في أبو ظبي في حزيران عام ١٩٧٠ دخل فيه الأعضاء في مناقشات مطولة ، ثم تكرر اللقاء في تشرين الأول من العام نفسه ، إلا ان الاجتماع كان انتكاسة لكل ما تم الاتفاق عليه ، فتراجعت البحرين عما كانت قد وافقت عليه في الاجتماعات السابقة لا سيما في مسألة الدستور المؤقت للاتحاد ، الذي تحفظت عليه البحرين ، بعد ان وافقت عليه الإمارات الثمان الأخرى بالإجماع . ونتيجة لتوقف مباحثات الاتحاد على أثر الخلافات المستمرة ، جرت محاولتان للتوسط لحل هذه الخلافات ودفع عجلة الاتحاد للأمام ، فجاءت الأولى من جانب بريطانيا والثانية من جانب المملكة العربية السعودية والكويت ، وعلى الرغم تدخل هذه الدول ، ومهما كانت الدوافع لدى الوسطاء ، فقد كانت النتيجة سلبية [٩٩].

وقد جرت محاولة بريطانية أخرى من قبل وزير الخارجية السير إليك دوجلاس هيوم (Sir . Alec Douglas Home) [١٠٠]. جاءت على شكل رسالة إلى حاكم قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في الثالث من كانون الأول عام ١٩٧٠ ، تحدث فيها عن ترحيب حكومته بتشكيل الاتحاد التساعي ، وعن استعداد بلاده لتقديم العون لإنجاح هذا المشروع ، وأكد على ضرورة إزالة العقبات وإعادة النظر حول التمثيل بالمجلس الوطني الاستشاري في الدستور الدائم ، فضلا عن مسألة موقع العاصمة [١٠١].

الأمر الذي دفع الحكومة القطرية بالرد على هذه الرسالة عن طريق نائب الحاكم الشيخ خليفة بن حمد ، بين فيها وجهة نظر قطر ، من حيث مساندتها لكافة الحلول التي اقترحت بصدد عدد ممثلي كل إمارة في المجلس ، لأنها تفضل المصلحة العامة على المصالح الذاتية ، وأن قطر قدمت العديد من التنازلات من أجل قيام هذا الاتحاد [١٠٢]. فضلا عن قيام حكومتنا عندما أصدرت الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ ، بإرسال مبعوثين إلى حكام الإمارات الأخرى لتبليغهم بهذه الخطوة ، والإيضاح لهم ان نصوص هذا الدستور ، لا تتعارض مع عضوية قطر من الاتحاد بل هي تطبيق لها [١٠٣] .

لقد كانت أبو ظبي ترى نفسها قائدة لاتحاد يشمل الإمارات الخمس وخصوصا بعد تسوية مشاكلها مع جارتها دبي ، أكثر منها قائدة لاتحاد يضم قطر والبحرين ، وهذا ما يفسر حياد أبو ظبي السلبي في بعض الأحيان وتدخلها إلى جانب البحرين أحيانا أخرى ، ولم تؤدي دور القائد المؤثر رغم ان رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد بيدها ومعظم الاجتماعات عقدت على أرضها ، وكذلك لا ننسى الاختلاف في وجهات النظر بشأن بعض المسميات مثل (العلم والشعار والنشيد الوطني وتأليف جيش موحد ووضع نظام اقتصادي موحد وتشكيل مجلس نيابي) وهذه كلها من العناصر الأساسية لقيام دولة اتحادية قوية .

لقد فشل هذا الاتحاد في الظهور إلى حيز الوجود ، رغم مرور أكثر من اثنين وثلاثين شهرا على توقيع الاتفاقية ، انقضت من غير جدوى في اجتماعات سرية وأخرى علنية للمجلس الأعلى للاتحاد ، والمجلس الاتحادي المؤقت ، واللجان المنبثقة عنهما ، فكان على قطر ان تحدد أسباب ومبررات خروجها من الاتحاد ويمكن إيجازها بالنقاط الآتية [١٠٤]:-

أولا : فشل الوساطة السعودية – الكويتية ، إذ لم ينجح الوفدين ، لا الأول ولا الثاني في تقريب وجهات النظر .

ثانيا : اتساع هوة الخلاف بين الإمارات ، وخاصة فيما يتعلق بموضوع التمثيل في المجلس النيابي ، فضلا عن موضوع العاصمة ومقر الاتحاد وتشكيل المجلس الاتحادي وتحديد اختصاصاته .

ثالثا : إعلان البحرين استقلالها في الرابع عشر من آب عام ١٩٧١ ، كدولة مستقلة تتمتع بالسيادة ، متذرعة بنفس الأسباب [١٠٥].

رابعا : قيام اتحاد الإمارات العربية في الثامن عشر من تموز عام ١٩٧١ ، بعد اجتماع الحكام في دبي والذي ضم كل من أبو ظبي ودبي والشارقة وأم القيوين وعجمان والفجيرة ، والذي أعلن رسميا من الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١[١٠٦].

وأمام هذه العوامل لم تجد قطر سوى إعلان الاستقلال، الذي أصبح الركيزة الأساسية للانطلاق نحو بناء دولة على أساس السيادة والحرية . لقد كان لقطر مسؤولية كبيرة تجاه اتمام مشروع الاتحاد التساعي ، تلك المسؤولية تتحدد في أمرين أساسيين :أولهما حجم قطر بين الإمارات الأربع الكبيرة ، بشريا واقتصاديا ، وثانيهما : الدور الأساسي الذي أدته منذ البداية لإقامة الاتحاد التساعي مع إعلان الانسحاب البريطاني وحتى آخر مراحل المباحثات الطويلة .

الخاتمة

بعد اعلان الحرب العالمية الاولى استطاعت قطر التخلص من الحماية العثمانية والدخول في مضمار السياسة البريطانية بعد عقد معاهدة ١٩١٦،لتكون اساساً للعلاقات القطرية – البريطانية وبهذه المعاهدة اصبحت بريطانيا المسؤولة عن الشؤون الخارجية والاقتصادية من خلال عدم منح اي امتياز في الاراضي القطرية دون الحصول على الموافقة البريطانية في مقابل توفير الحماية لقطر وشيخها .

لقد شهدت قطر تطوراً سياسياً لافت للنظر وذلك بظهور بعض المؤسسات الادارية والدستورية من حيث إنشاء المجلس الاستشاري وتقسيم البلاد الى مناطق إدارية ، فضلاًعن إصدار الانظام الاساسي المؤقت لعام ١٩٧٠،والذي يعد اول دستور في قطر فقد اوضح لنا ان نظام الحكم وراثي لأسرة ال ثاني ، هذه الاسرة التس لم تأت عن طريق الانتخاب او الاختيار ، بل بحكم وضعها السابق ،إذ يتمتع الشيخ بيد مطلقة في عملية صنع القرار السياسي وسيطر على السلطتي التنفيذية والتشريعية والقضائية والمصدر الاساسي لشرعية هذا النظام هو القبلية السياسية .

حاولت بريطانيا ابعاد الامارات العربية في الخليج العربي ومنها قطر عن المد القومي العربي الذي ظهر في البلدان العربية ،وان تبعد الدول العربية من محاولة التقرب الى الامارات ،وهذا ما فعلته مع الجامعة العربية خوفاً على مصالحها النفطية

ملحق رقم (١) خارطة دولة قطر

المصدر : إبراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار الشرق العربي،سوريا ، حلب ، د.ت،ص٣٢.

الهوامش

(١) محمد توفيق السمان ، الموسوعة الدولية – العالم أواخر القرن العشرين ، مطبعة الآداب والعلوم ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص٦٢٩ – ٦٣١ ؛ ينظر ملحق رقم (١) .

(٢) مصطفى مراد الدباغ،قطر ماضيها وحاظرها ، دار الطليعة للنشر ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص٢٩ – ٣٠ ، توفيق فهد ، قطر ونواحيها في الجغرافية القديمة ، بحث مقدم إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، الدوحة ٢١ – ٢٨ نيسان ١٩٧٦ .

(٣) محمود أبو العلا ، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي ، مكتبة فلاح للنشر ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص٦٣ – ٦٤ .

(4) J.B. Kelly , Arabia the Gulf and the west , London , 1980 , p. 189.

(٥) ينظر الملحق رقم (١) .

(٦) ج. ج. لورمير ، دليل الخليج العربي القسم الجغرافي ، ترجمة مكتب أمير دولة قطر ، ج٦ ، مطابع علي بن علي ، الدوحة ، ١٩٧٦ ، ص١٩٤١ – ١٩٤٢ ؛ زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة للنشر ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص٦٩ – ٧١ ؛ Kelly , op. cit , p. 189 .

(٧) مصطفى مراد الدباغ ،المصدر السابق ، ص٢٩ – ٣٠ ؛ يوسف عبد الرحمن الخليفي ، قطر ... ماضيه وحاضره ، بحث مقدم إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، الدوحة ٢١ – ٢٨ نيسان ١٩٧٦ .

(٨) مؤسسة الافرو – عربية ، الدليل الإعلامي العربي : قطر ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص١١ ، صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٢٧ – ٢٩ .

(٩) وزارة الإعلام والثقافة ، الكتاب السنوي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ، الدوحة ، ١٩٧٩ ، ص١٥ – ١٧ ؛ لوريمير ، المصدر السابق ، ص ١٩٤١ – ١٩٤٢ ؛ عبد العزيز محمد المنصور ، التطور السياسي لقطر ١٨٦٨ – ١٩١٦ ، ذات السلاسل للنشر ، ط٢ ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ٦ – ١٠ .

(١٠) بسط العثمانيون سيطرتهم على سواحل الخليج العربي من البصرة حتى رأس مسندم في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦)،فكانت السمة العامة للسيطرة العثمانية في الخليج العربي (أسميه) وذلك من خلال احتفاظ أمراء العرب وشيوخهم باستقلال داخلي في مناطقهم: للمزيد ينظر: نيقولاي ايفانوف ، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ – ١٥٧٤ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٩١ – ٩٥ .

(١١) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية القطرية ، احصائيات الوزارة ، الدوحة ، ١٩٧٣، ص٢–٥.

(١٢) مصطفى مراد الدباغ،المصدر السابق،ص ٢٦ – ٣١؛محمود أبو العلا،المصدر السابق،ص ٦٦ – ٧١.

(١٣) إبراهيم بن فوزان ، دول الخليج العربي وعوامل نهضتها الثقافية الحديثة ، مطابع القصيم ، الرياض ، ١٩٩٨ ، ص ٢١٩ – ٢٢٠ .

(١٤) يرجع ظهور آل ثاني في قطر إلى أوائل القرن الثامن عشر للميلاد ، وتنتسب هذه الأسرة إلى جدها الشيخ ثاني بن محمد بن ثامر بن علي من بني تميم من قبائل مضر بن نزار الجد الأكبر الذي ترجع إليه القبيلة ، وموطنها الأصلي في بلاد نجد ، ومنها نزحوا هم وأبناء عمومتهم المعاضيد إلى واحة يبرين في الأراضي السعودية ثم انتقلوا إلى جنوب البلاد وشرقها إلى ان استقروا في الزبارة ، التي ولد فيها ثاني جد العائلة ، ثم انتقلت الأسرة إلى بلدة فويرط في شمال قطر قبل

ان تنتقل إلى الدوحة في عام ١٨٤٧م . وكان نزول آل ثاني في الدوحة في ظروف شديدة الاضطراب ، برزت فيها شخصية الشيخ محمد بن ثاني والذي وجد في ابنه الشيخ قاسم خير عون له ، ويعتبر الأخير المؤسس الفعلي لإمارة قطر. سعود الزيتون الخالدي ، معجم قبائل الخليج في مذكرات لوريمر ، دليل الخليج ، دار الثقافة ، الدوحة ، ٢٠٠٢، ص ؛ محمود بهجت سنان ، تاريخ قطر العام،مطبعة المعارف،ط١،بغداد، ١٩٦ ، ص٨٦ – ٨٨ ؛ احمد العناني ، المعالم الأساسية للتاريخ القطري الحديث ، بحث مقدم إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، الدوحة ٢١ – ٢٨ نيسان ١٩٧٦ ؛ خالد العزي، الخليج العربي ماضيه وحاضره ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص١٦٢ .

(١٥) احمد بن رجب عبد المجيد ورفيق النتشة ، التاريخ العربي الحديث ، مطابع قطر الوطنية ، ط٤ ، الدوحة ، ١٩٧٥ ، ص٢٦ – ٢٧ ؛ جورج لتروسكي ، البترول والدول في الشرق الأوسط ، ترجمة نجدة هاجر وآخرون ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص١٥٧ – ١٥٩ .

(١٦) ينظر ملحق رقم (٣) . مخطط يوضح أسرة آل ثاني مع سنوات حكمهم .

(١٧) قدوري قلعجي،الأسرة الحاكمة في الخليج العربي، مجلة الصياد،العدد ٢١٦١،بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٤٨ ؛ Helga Graham , Arabian time machine self portrait of an Oil state , London , 1978 , p. 12 – 14 .

(١٨) خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٣٩ – ٤٠ ؛ Helga Graham , op . cit , p. 12 – 14 .

(١٩) الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني (١٨٨٠–١٩٥٧)/(١٩١٣–١٩٤٨)، ولد الشيخ عام ١٨٨٠ في مدينة الدوحة ، وأصبح حاكما لقطر في ١٧ تموز عام ١٩١٣، حيث اعترفت الحكومة البريطانية والدولة العثمانية بالشيخ وورثته حكاما على قطر ، وفي أعقاب نشوء الحرب العالمية الأولى ، أجبر الشيخ عبد الله العثمانيين على ترك الدوحة عام ١٩١٥ ، وفي الثالث من تشرين الثاني عام ١٩١٦ وقّعت الحكومة البريطانية معاهدة مع الشيخ عبد الله ، لإدخال قطر تحت نظامها المعروف بأسم ادارة الامارات المتصالحة (نظام الحماية البريطانية)، وفي عهده أصبح ابنه الشيخ حمد يسير امور البلاد بوصفه ولياً للعهد حتى ٢٧ أيار ١٩٤٨، حيث توفي الشيخ حمد بن عبد الله ، بعد ذلك تنازل الشيخ عبد الله عن الحكم لصالح ابنه الشيخ علي واكتفى بالعيش في قطر ، في الدوحة حتى وفاته في ٢٥ نيسان عام ١٩٥٧، الديوان الاميري ، حكام قطر www.diwan.gov.qa.

(20) Rosemarie Said Zahlan , The creation of Qatar , Croom Helm , London , 1979 , p. 18 - 20 ؛ محمود بهجت سنان ، المصدر السابق ، ص٨٧ – ٨٩

(٢١) محمود بهجت سنان ، المصدر السابق ، ص٨٧ – ٨٩ .

(٢٢) الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (١٨٩٦–١٩٧٤) / (١٩٤٨–١٩٦٠).ولد الشيخ عام ١٨٩٦ في الدوحة، وفي ٣٠ حزيران عام ١٩٤٨ أصبح وليا للعهد بعد وفاة اخيه حمد وأصبح حاكما لقطر في ١٩٤٨/٨/٢٠، واستمر في السلطة حتى عام ١٩٦٠،عندما تنازل عنها لصالح ابنه الشيخ احمد، بعد ذلك عزل نفسه عن امور السياسة،مستقرا في قصره في الدوحة حتى وفاته في يوم ٣١ آب ١٩٧٤.الديوان الاميري،المصدر السابق.

(٢٣) شغل ويلتون وظيفته كأول معتمد سياسي في قطر خلال الفترة (١٩٤٩ – ١٩٥١) ثم أعقبه مايكل جاكومب (١٩٥١ – ١٩٥٣)،وتلاه مويرلي (١٩٥٣ – ١٩٦٠).كان المعتمد السياسي في قطر يتبع وزارة المستعمرات مباشرة،وكان الممثل الأجنبي الوحيد في قطر وكانت مهامه تنحصر بشكل أساسي في تولي إدارة الشؤون الخارجية لقطر وتمثيل مصالح الحكومة البريطانية في قطر،فضلا عن مباشرة المهام القضائية المتعلقة بمحاكمة الأجانب.احمد زكريا الشلق وآخرون،تطور قطر السياسي من النشأة وحتى استقلال الدولة، الدوحة ، ٢٠٠٥ ، ص١٦٣ – ١٦٤ .

(24) F.O. 371/82119 . Letter from C.J. political Agency , Bahrain , in the persian Gulf , 26th march , 1950 .

(25) Ibid.

(26) F.O. 371/98463 , Despatch form Hag political Residend in the persian Gulf to shaikh Ali Ruler of Qatar , Bahrain , 27th August 1952 .

(27) F.O. 371/98463 , Despatch form the Secretary of state , Foreign office , to Hag political Residend , Bahrain , 3rd July 1952 .

(٢٨) وهو من أصل بريطاني شغل العديد من الوظائف البريطانية ولفترة طويلة قبل ان يكلف من قبل الحكومة البريطانية بهذا المنصب الجديد . احمد زكريا الشلق وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .

(٢٩) احمد زكريا وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٧٠ .

(٣٠) الشيخ احمد بن علي آل ثاني (١٩٢٠-١٩٧٧)/ (١٩٦٠-١٩٧٢)، ولد الشيخ عام ١٩٢٠ في الدوحة ، واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، وأصبح حاكما لقطر في ٢٤ تشرين الاول عام ١٩٦٠ ، عندما تنازل والده الشيخ علي بن عبد الله عن الحكم واستمر في الحكم حتى عام ١٩٧٢ ، عندما تم خلعه عن السلطة في انقلاب سلمي، توفي عام ١٩٧٧. الديوان الاميري المصدر السابق.

(٣١) الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٣٢-)/(١٩٧٢-١٩٩٥)، ولد الشيخ عام ١٩٣٢ في مدينة الريان ، واكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الدوحة ، تقلد العديد من المناصب الوزارية منها وزارة التربية ثم المالية والبترول ، وفي عام ١٩٦٠ اصبح ولياً للعهد ونائبا للحاكم ورئيس مجلس الوزراء حتى عام ١٩٧٢ عندما قاد انقلاباً سلمياً وتسلم السلطة من ابن عمه ، واستمر في الحكم حتى عام ١٩٩٥ عندما انتقل الحكم إلى ولده ولي العهد الشيخ حمد ، فعاش بعدها خارج قطر ولم يعد إليها إلا في عام ٢٠٠٤. المصدر نفسه .

(٣٢) يستند الشيخ خليفة بن حمد بأحقيته بالحكم إلى أيام الشيخ عبد الله بن قاسم (١٩١٣ – ١٩٤٩) ، عندما كان والد الشيخ خليفة وليا للعهد والحاكم الفعلي للبلاد ، إلا انه توفى في عام ١٩٤٨ ، بعد ذلك تم اختيار الشيخ علي وليا للعهد من قبل الشيخ عبد الله بن قاسم ، ولكنه في نفس الوقت سلمه كتابا ينص بأن يخلفه في الحكم نجل ولي العهد المتوفى وهو خليفة بن حمد والذي كان صغير السن في ذلك الوقت .عبد العزيز المنصور ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ – ١٩٤٩ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص٣٧ – ٣٩ ؛ محمد نصر مهنا ، الخليج العربي الحديث والمعاصر دراسة تاريخية تحليلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص٦٣١ ؛ Rosemarie , op cit , p. 97 - 99 .

(٣٣) احمد زكريا الشلق وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٧١ – ١٧٣ .

(٣٤) المصدر نفسه؛ نجلاء مزهر فلحي ، التطورات السياسية والاقتصادية لدولة قطر ١٩١٤ – ١٩٧١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٧٦ – ٧٨ .

(35) F.O. 371/140064 , Despatch No.6 , from Duncan political Agency to George middle ton political Resident Bahrain , Doha , December 28 , 1958 , p. 1-2 .

(٣٦) إبراهيم أبو ناب ، قطر قصة بناء دولة ، الدوحة ، ١٩٨٥ ، ص٢٠ – ٢١ .

(٣٧) شهد عام ١٩٥٩ العديد من المظاهرات والإضرابات ، ففي ٢٩ آذار نظم الطلاب في الدوحة مظاهرة هتفوا فيها بالشعارات المناهضة لعبد الكريم قاسم ومؤيديه لجمال عبد الناصر ومن الفترة (٢ – ٨) حزيران شهدت إضرابات عامة مطالبين تحسين أوضاعهم ، كما شهدت الفترة من ٩ – ١٢ أيار ، ١٩٦٠ ، نشوب إضراب عام قام به عمال من شركة نفط قطر وشل وعمال الحكومة ، مطالبين تحسين أحوالهم وزيادة مخصصاتهم : إبراهيم أبو ناب ، المصدر السابق ، ص٢١ – ٢٤ ؛ يوسف إبراهيم العبد الله ، تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩١٣ – ١٩٧١ ، مطابع رينود الحديثة ، الدوحة ، ٢٠٠٩ ، ص٤٥٣ – ٤٥٤ .

(38) F.O. 371/14896 , chronological Summary of eventsin in Qatar 1960.

(٣٩) رونالد كوكرين هو من أصل بريطاني جاء إلى قطر من البحرين عام ١٩٤٩ ، إذ كان يعمل شرطيا ، والتحق بخدمة الشيخ علي بن عبد الله واعتنق الإسلام واتخذ اسم (محمد مهدي) واصبح قائدا لقوات الأمن القطرية في عام ١٩٦٠ ، فضلا عن منصبه نائبا للمستشار البريطاني الذي يقوم بمهام المدير العام لدوائر الدولة : إبراهيم أبو ناب ، المصدر السابق ، ص٢٠ – ٢١ .

(40) F.O. 371/14896 , Annual Review , op. cit .

(٤١) محمد نصر مهنا،المصدر السابق،ص٦٣٣؛إبراهيم أبو ناب ، المصدر السابق ، ص٢٤ .

(٤٢) احمد زكريا الشلق وآخرون، المصدر السابق ، ص١٧١ – ١٧٣ ؛محمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص٦٣٢ .

(٤٣) كان للحرب العالمية الأولى دورها الكبير في توقيع هذه المعاهدة في عام ١٩١٦ والتي احتوت نفس بنود معاهدات الحماية الأبدية التي وقعت مع أمراء وشيوخ في عام ١٨٩٢. وذلك بعد أن رأت مدى خطورة الوضع في الخليج العربي مع بداية التغلغل الالماني وزيادة النفوذ العثماني من جهة وظرورة حماية مصالحها في المنطقة من جهة اخرى وقد تم تجديد هذه المعاهدة في عام ١٩٣٥. عبد الرحمن يوسف بن حارب الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤–١٩٧١ ، دار الثقافة العربية ، الشارقة ، د.ت، ص١١–٢٢؛ إبراهيم محمد إبراهيم ، تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، مطابع قطر الوطنية ، الدوحة ، ١٩٨٥، ص١٢٩.

(٤٤) نشأت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، باتفاقية وقعت في التاسع من كانون الثاني ١٩٦٨، في بيروت بين كل من السعودية ، والكويت ، والمملكة الليبية ، ثم فتح المجال للدول العربية الأخرى للانضمام إليها ، وتهدف المنظمة إلى تعميق التعاون الاقتصادي بين أعضائها في مجال النفط . توفيق خلف السامرائي ، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩–١٩٧٢، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٢٠٨.

(٤٥) سعيد سيف ، النضال الديمقراطي منذ الستينات وموقف النظام من المطالب الشعبية ، مجلة الجزيرة ، العدد ٢٠ ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص٣١ ؛ أنصار الحركة الوطنية في الخليج والجزيرة العربية ، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في قطر ، منشورات الوطن ، د. م. ، ١٩٨٠ ، ص١٤ .

(٤٦) سعيد سيف ، المصدر السابق ، ص٣١ – ٣٣ ؛

Derek Hopwood , The Arabian peninsula , first published ,Great Britain , 1972 , p. 197 – 199 .

(٤٧) فريد هوليداي ، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، دار ابن خلدون ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٧٠ – ٧١ .

(٤٨) ناصر المسند : وهو من أعيان الخور وأبن زعيم منطقة الخور ، الذي يرجع تاريخهم في المعارضة إلى بداية الخمسينات ، عندما وجد والده ان الحكومة اغفلت دوره التاريخي كونه زعيما محليا لقبيلة المهاندة ، فهو من عائلة وطنية مناصرة لفئات الشعب .

حمد العطية :وهو أحد رجال الحكومة في تلك الفترة شغل منصب مسؤول المالية والديوان ، وأمام هذه الظروف انضم إلى المعارضة الوطنية والذي توفى بالسجن بعد اعتقاله عام ١٩٦٦.

Derek Hopwood , op. cit , p. 198 – 200 .

(٤٩) فريد هوليداي ، المصدر السابق ، ص٧٠ – ٧١ .

(50) Derek Hopwood , op. cit , p. 197 – 199 .

(٥١) سعيد سيف ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

(٥٢) أنصار الحركة الوطنية في الخليج العربي،المصدر السابق ، ص١٥ – ١٦ .

(٥٣) حميد عبد حمادي ، التطورات الداخلية في قطر ١٩٤٩ – ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص٥٠ ؛ سعيد سيف ، المصدر السابق ، ص١٥ – ١٨ .

(٥٤) وزارة العدل ، مجموعة قوانين قطر ١٩٦٠ – ١٩٨٠ ، قانون رقم (٦) عام ١٩٦٤ الخاص بإنشاء مجلس شورى ، المجلد الثالث ، الدوحة ، ١٩٨٠ ، ص١٢٤٥ .

(٥٥) وزارة العدل ، المصدر السابق ؛ حميد عبد حمادي ، المصدر السابق ، ص٦٥ ؛ نجلاء مزهر فلحي ، المصدر السابق ، ص٨٠ – ٨٢ .

(٥٦) وزارة العدل ، المصدر السابق ، ص١٢٤٥ – ١٢٤٦ ؛ محمود بهجت سنان ، المصدر السابق ، ص٢٤٥ .

(٥٧) ضم المرسوم أعضاء مجلس الشورى وهم (محمد بن جبر ، محمد بن عبد الرحمن ، غانم بن عبد الرحمن ، فيصل بن ثاني ، احمد بن محمد آل ثاني ، جاسم بن احمد بن علي آل ثاني ، سيف بن حمد آل ثاني ، احمد بن عبد آل ثاني ، احمد بن قاسم آل ثاني ، جاسم بن فهد آل ثاني ، جاسم بن علي آل ثاني ، خالد بن حسن آل ثاني ، جاسم بن محمد بن جاسم آل ثاني ، ناصر بن خالد آل ثاني ، احمد بن عبد العزيز آل ثاني) – المصدر نفسه .

(٥٨) احمد زكريا الشلق وآخرون ، التاريخ السياسي لدول الخليج العربية الحديث والمعاصر ، الدوحة ، ٢٠٠٥ ، ص٣٢١ – ٣٢٢ ؛ عبد العزيز المنصور ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ – ١٩٤٩ ، المصدر السابق ، ص٣٦ – ٣٩ ؛ منى محمد الحمادي ، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧-١٩٦٥ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨، ص٥٧.

(٥٩) عبد العزيز المنصور ، المصدر السابق ، ص٣٦ – ٣٨ ؛ ايف شميل ، بلدان الخليج العربية ومسألة التحديث ، ترجمة حسين قبيسي ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٨٤ – ٨٦ .

(٦٠) احمد زكريا الشلق وآخرون ، المصدر السابق ، ص٣٢٢ ، نجلاء مزهر فلحي ، المصدر السابق ، ص٨١ – ٨٢ .

(٦١) إبراهيم أبو ناب ، المصدر السابق ، ص٢٤ ؛ Rosemarie , op. cit , p. 107 - 108 .

(٦٢) وزارة العدل ، المصدر السابق ، المجلد الثاني ، ص٧٨٣ .

(٦٣) المصدر نفسه ، محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في الخليج العربي والجزيرة العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص٢١٤ – ٢١٦ .

(٦٤) وزارة العدل ، المصدر السابق ، ص٨٢٨ – ٨٣٣ .

(٦٥) وزارة العدل ، المصدر السابق ، ص٨٢٨ – ٨٣٣ .

(٦٦) وزارة العدل ، المصدر السابق ، المجلد السادس ، ص٢٩٩٥ – ٢٩٩٨ ؛ طارق نافع الحمداني ، قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة ، دار الوراق للنشر ، بغداد ، ٢٠١٢، ص٨٦.

(٦٧) المصدر نفسه ، ص٣٠٠٧ – ٣٠١٤ ؛ احمد زكريا الشلق ، فصول من تاريخ قطر السياسي ، مطابع الدوحة الحديثة ، الدوحة ، ١٩٩٩ ، ص١٢٢ .

(٦٨) جريدة حكومة قطر الرسمية، العدد٤،الدوحة ، ٢نيسان ١٩٧٠ ؛يوسف محمد عبيدان ، تطور أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥ ، السنة٣٠ ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٤٦ – ٥٠ .

(٦٩) إبراهيم أبو ناب ، المصدر السابق ، ص٤٢ ؛ محمد حسين اليحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة وعلاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية ، دار الكنوز الأدبية ، ط٢،بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٨٦ ؛ خالد العزي ، المصدر السابق ، ص١٦٦ – ١٦٨ .

(٧٠) وزارة العدل ، المصدر السابق ، المجلد الثالث ؛ ايف شميل ، المصدر السابق، ص٦٩-٧٢.

(٧١) وزارة الإعلام والثقافة ، مجموعة الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ، الدوحة ، ١٩٩٠ ، ص٣١ .

(٧٢) محمد إبراهيم، أسس التنظيم السياسي والدستور لدولة الإمارات العربية ، مركز الوثائق ، أبو ظبي ، ١٩٧٥ ، ص١٣٨ – ١٤٣ ؛ قدري قلعجي ، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت ، دار الكتاب العربي ، الكويت ، ١٩٧٢ ، ص٤١ – ٤٣ ؛ رياض نجيب الريس ، صراع الواحات والنفط – هموم الخليج العربي ١٩٦٨ – ١٩٧١ ، مطابع اغرافيك ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٢١٦ – ٢١٩ .

(٧٣) إبراهيم أبو ناب ، المصدر السابق ، ص٤٣ ، وزارة الإعلام والثقافة ، قطر بلاد التقدم والرخاء ، الدوحة، ١٩٨٢ ، ص٣٠ ، احمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ، ص١٢٣ – ١٢٧ .

(٧٤) مقتبس من إبراهيم أبو ناب ، المصدر السابق ، ص٤٣ .

(٧٥) قدري قلعجي ، المصدر السابق ، ص٤١ – ٤٤ ؛ حميد عبد حمادي ، المصدر السابق ، ص٥٤.

(٧٦) يذكر انه قبل تشكيل هذا المجلس لم يكن في قطر سوى وزارة التربية ووزارة المالية . كما ان هذا المجلس استمر يمارس صلاحياته حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال،حميد عبد حمادي ، المصدر السابق،ص٥٤ – ٥٥ ؛ حسين محمد البحارنة ، المصدر السابق ، ص٨٧ .

(٧٧) وزارة الإعلام والثقافة ، مجموعة الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد ، المصدر السابق ، ص٣٦ .

(٧٨) للمزيد من المعلومات عن أسباب الانسحاب البريطاني من المنطقة ينظر : زهير قاسم محمد ، الموقف العربي والإقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨ – ١٩٧١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥ ، ص٤٠ – ٦٩ ؛ بطرس بطرس غالي ، الانسحاب البريطاني وأسبابه ، مجلة السياسة الدولية ، العدد٣٤ ، تشرين الأول ١٩٧٣ ، ص١١٤ .

(٧٩) من أهم القوى التي بدأت تفكر بفرض نفسها في منطقة الخليج العربي لسد الفراغ السياسي الناتج عن الانسحاب البريطاني ، هي إيران والتي بدأت تطرح نفسها كبديل لبريطانيا في المنطقة وكرست هذا الدور من خلال قيامها باحتلال الجزر العربية الثلاث في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ ، أي قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني من المنطقة . للمزيد من

التفاصيل ينظر : احمد حسين طه ، الموقف العربي والدولي من احتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ٢٠٠٤ ؛ محمود بهجت سنان ، الشخصية العربية للخليج العربي واحتلال إيران للجزر العربية الثلاث ، بغداد ، ١٩٧٢ ؛ عبد الله عبد الرحمن ، النزاع الإيراني – الإماراتي حول الجزر الثلاث ، صحيفة العرب اليوم ، الأردن ، ١٦ آذار ١٩٩٨ ، ص٥ .

(٨٠) تعود فكرة إقامة اتحاد بين بعض إمارات الخليج إلى عام ١٩٣٧ ، حيث بذلت جهود بريطانية لإيجاد شكل من أشكال الاتحاد بين الإمارات،فقد توصل الساسة البريطانيين إلى مشروع اتحادي تمثل خطوطه الرئيسية توحيد الأنظمة القانونية ومجال التعليم وتكوين مجلس أعلى للاتحاد وحكومة محلية لكل إمارة . لم يقدّر لهذا المشروع ان يرى النور نتيجة للظروف الدولية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥).عادل الطبطبائي،النظام الاتحادي في الإمارات العربية – دراسة مقارنة،د.م.،١٩٧٨ ، ص٣٠ – ٣٣ ؛ صلاح العقاد ، اتحاد إمارات الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٦ ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(٨١) سيد نوفل ، الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي ، ط١ ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص٣٤٤ – ٣٥٣ ؛ صلاح العقاد ، المنطلقات الوحدوية في أقطار الخليج العربي ١٩٧١ – ١٩٧٥ ، بحث مقدم إلى مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٧٩ .

(82) Peck Malcolm,The united Arab Emirates,Avnture in unity,Colorado,1986 , p. 48; محمد أبو الحديد،الحركة الوحدوية في الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

(٨٣) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخه الحديث والمعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٣٦٧ – ٣٦٩ ؛ رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١- طموحات الوحدة وهموم الاستقلال ، رياض الريس للكتب والنشر ، ط٣، بيروت ، ٢٠٠٢، ص٢٢-٢٥.

(٨٤) وثائق اتحاد الإمارات العربية التسع – الديوان الأميري ، مشروع مقدم إلى حاكم قطر وسمو نائبه من الدكتور حسن كامل مستشار حكومة قطر (اتفاقية اتحاد الإمارات العربية) ، الدوحة ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨ .

(٨٥) وثائق اتحاد الإمارات العربية التسع – الديوان الأميري ، اتفاقية اتحاد الإمارات العربية ، مشروع مقدم من حكومة قطر إلى مؤتمر حكام الإمارات العربية في الخليج المنعقد في دبي في ٢٥ شباط ١٩٦٨ ؛ يحيى حلمي رجب ، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ، دار العروبة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص٣٢ – ٣٤.

(٨٦) للمزيد من المعلومات عن اتفاقية دبي الثنائية ١٩٦٨ . ينظر : محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨١ .

(٨٧) وحيد رأفت ، وثائق ودراسة حول اتحاد الإمارات ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد ٢٦ ، القاهرة ، ١٩٧٠؛رياض نجيب الريس ، الخليج العربي ورياح التغيير ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٨٧ ، ص٥٧ – ٥٨ .

(٨٨) سليم اللوزي ، رصاصتان في الخليج ، منشورات مؤسسة الحوادث ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٢٢ – ٢٥ ؛ Taryam , Abdullah , O , The Establish ment of the united Arab Emirates (1950 – 1985) Croom Helm , London , 1987 , p. 135 – 140 .

(89) Taryam , op. cit , p. 135 – 138 ;

صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة وحتى أزمنة ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د.ت ، ص٢٨٥ – ٢٨٧ .

(٩٠) وثائق اتحاد الإمارات العربية التسع – الديوان الأميري ، مشروع إنشاء وتنظيم أمانة عامة لاتحاد الإمارات العربية ، دكتور حسن كامل ، الدوحة ، ٢٨آب ١٩٦٨ .

(٩١) رياض نجيب الريس ، وثائق الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص٢٧٠–٢٧٨ ، يوسف خوري ، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ – ١٩٨٩ – دراسة توثيقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت، ١٩٩٠ ، ص٤٣١ – ٤٣٩ ؛

Rosemarie , op. cit , p. 104 – 106.

(٩٢) احمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب ، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي ١٩٦٨ – ١٩٧١ ، دار الثقافة ، ط٢ ، الدوحة ، ١٩٩٨ ، ص٣٧ ؛ محمد نصر مهنا ، الخليج العربي المعاصر دراسة وثائقية تحليلية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٣ ، ص٤٥٢ – ٤٥٤ .

(٩٣) احمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب ، المصدر السابق ، ص٣٨ – ٣٩ ؛ احمد زكريا الشلق ، فصول من تاريخ قطر السياسي ، المصدر السابق ، ص١٥٠ – ١٥٥؛رياض نجيب الريس ، وثائق الخليج العربي ، المصدر السابق، ص٢٨٠–٢٨٢.

(٩٤) احمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب ، المصدر السابق ، ص٣٩ – ٤٠ ؛رياض نجيب الريس ، المصدر السابق، ص٢٨١–٢٨٤.

(٩٥) جمال زكريا قاسم،المصدر السابق،ص٣٨٤ – ٣٨٩؛صلاح العقاد،المصدر السابق، ص٢٩٠ – ٢٩٢ .

(٩٦) جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص٣٨٦ – ٣٨٩ ؛ مجلة صوت الخليج ، العدد ٣١٨ ، السنة السابعة ، أيلول ١٩٦٨ .

(٩٧) وثائق اتحاد الإمارات العربية التسع – الديوان الأميري ، تصريح من حكومة قطر بشأن موعد الاجتماع الثاني للدورة الرابعة للمجلس للاتحاد في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٩ ؛ مجلة صوت الخليج ، العدد ٣٢٤ ، السنة السابعة ، تشرين الأول ١٩٦٨ .

(٩٨) جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص٣٩٠ – ٣٩١ ؛ احمد زكريا الشلق ، فصول من تاريخ قطر ، المصدر السابق ، ص١٦٠ – ١٦٤ ؛

Rosemarie , op . cit , p. 106 .

(99) Taryam , op. cit , p. 137 – 139 ;

احمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل ، المصدر السابق ، ص٤٨ – ٤٩ .

(١٠٠) سياسي بريطاني ورئيس وزراء وهو ابرل لورد الكسندر او إليك فردريك دوجلاس – هيوم – ولد عام ١٩٠٣ من أسرة اسكتلندية قديمة . انتخب عضو في مجلس العموم لأول مرة عام ١٩٣١ عن حزب المحافظين . أصبح عضو مجلس اللوردات بعد وفاة والده عام ١٩٥٥ تقلد مناصب قيادية عليا في بريطانيا منها وزارة الخارجية ١٩٦٠ ورئاسة الوزراء البريطانية . احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص١٣٧٠ .

(101) British Politcal Agency , Doha , 3 December 1970 , (From Alec Dovglas Home , to sheikh Ahmed Bin Ali Thani Ruler of Qatar)

(١٠٢) وثائق اتحاد الإمارات التسع – الديوان الأميري ، رسالة حضرة صاحب السمو نائب حاكم قطر رئيس مجلس الوزراء إلى سعادة السير إليك دوجلاس هيوم وزير خارجية صاحبة الجلالة ، الدوحة فس ٨ كانون الأول ١٩٧٠ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، مذكرة عن عضوية قطر في اتحاد الإمارات العربية تطبيقا لأحكام النظام الأساسي المؤقت ، الدوحة ١٥ نيسان ١٩٧٠ ؛

Sadik , M. and Sanvely . W , Bahrain , Qatar , and United Arab Emirates , colonial past , Canada , 1972 , p. 169 - 199 .

(١٠٤) احمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل ، المصدر السابق ، ص٤١ – ٤٩ ؛رياض نجيب الريس ، المصدر السابق، ص ٥٩٣ –٥٩٨.

(١٠٥) للاطلاع على خطاب أمير البحرين بمناسبة الاستقلال . ينظر أمل إبراهيم الزياني ، البحرين من ١٧٨٣ – ١٩٧٣ دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، مطابع دار الترجمة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٢١٦ .

(١٠٦) الجريدة الرسمية ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد الأول ، كانون الأول ١٩٧١ ؛ الإمارات تتحقق ، مجلة رأس الخيمة ، العدد ٦٢ ، رأس الخيمة ، ١٩٧٨ ، ص١٨ – ١٩ ؛ عبد السلام ياسين ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ١٥ ، العدد ٤٢ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٤١ .